تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتأريخ ٢٠٢٤/٧/٢ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف أحمد رجب وأيوب عباس صالح وديار محمد علي ومنذر إبراهيم حسين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: طارق سامر بهجت.

المدعى عليهم:

١. رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته – وكيله رئيس الخبراء القانونيين غازي إبراهيم الجنابي.
٢. رئيس مجلس الوزراء/ إضافة لوظيفته– وكيله المستشار القانوني قاسم سحيب شكور.
٣. رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته – وكيلاه الموظفان الحقوقيان سامان محسن إبراهيم وأسيل سمير رحمن.
٤. وزير المالية/ إضافة لوظيفته – وكيله الموظف الحقوقي عامر عباس قادر.
٥. المدير العام لهيئة الضرائب العامة/ إضافة لوظيفته.

الادعاء:

ادعى المدعي في عريضة الدعوى ان قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل، اعفى من الضريبة بموجب المادة (٧) منه، العديد من المدخولات ولم يشمل هذا الإعفاء شريحة كبيرة في المجتمع العراقي، وهم المحامون رغم أنهم يدفعون مبالغ الرسوم والمصاريف عند العمل في المحاكم والدوائر الرسمية في الدولة العراقية، لذا طلب المدعي من المحكمة الحكم بإلزام المدعى عليهم بتعديل المادة (٧) من القانون المذكور آنفاً، وإدخال فقرة المحامين ضمن المعفى عنهم ضمن المادة (٧) منه، خلال مدة (٣٠) يوماً من إصدار قرار المحكمة والحكم بأحقية الدولة وعدم مطالبة أي متضرر بالمبالغ بأثر رجعي، وتحميل المدعى عليهم الرسوم والمصاريف. وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٥١/اتحادية/٢٠٢٤) واستيفاء الرسم القانوني عنها وتبليغ المدعى عليهم بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، أجاب وكيل المدعى عليه الأول باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٤/٦/١١ وقد تضمنت دفوعاً شكلية وموضوعية مفصلة طلب بموجبها رد الدعوى، لعدم توافر شرط المصلحة لإقامتها، وعدم اختصاص المحكمة بنظرها، وعدم توجه الخصومة تجاه موكله. وأجاب وكيل المدعى عليه الثاني باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٤/٦/٢، وطلب بموجبها رد الدعوى لنفس الأسباب التي أوردها وكيل المدعى عليه الأول، وأجاب وكيل المدعى عليه الثالث بلائحة جوابية مفصلة مؤرخة في ٢٠٢٤/٦/٣ خلص فيها إلى طلب رد الدعوى لعدم الاختصاص، أما وكيل المدعى عليه الرابع فقد أجاب باللائحة المؤرخة ٢٠٢٤/٦/٢٤ وطلب رد الدعوى لافتقارها لشروط إقامتها

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court – Iraq– Baghdad
Tel – 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566

وفقاً للمادة (٢٠/رابعاً) من النظام الداخلي للمحكمة، وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعد لنظر الدعوى من دون مرافعة وفقاً للمادة (٢١/ ثالثاً) منه، وفيه تشكلت المحكمة وبوشر بنظر الدعوى، دققت المحكمة طلبات المدعي وأسانيده ودفوع وكلاء المدعى عليهم الأول والثاني والثالث والرابع، وبعد ان استكملت تدقيقها أُفهم ختام المحضر وأصدرت المحكمة قرار الحكم الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي (طارق سامر بهجت) أقام الدعوى ضد المدعى عليهم ويطلب فيها الحكم بإلزامهم بتعديل المادة (٧) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل، وإدخال فقرة (المحامين) ضمن المعفى عنهم ضمن المادة المذكورة آنفاً، وكذلك الحكم بأحقية الدولة وعدم مطالبة أي متضرر بالمبالغ بأثر رجعي. ولدى تدقيق تلك الطلبات تجد المحكمة أن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بموجب الدستور بالمواد (٥٢ و٩٣) منه، وكذلك المادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، وليس من بين تلك الاختصاصات ما ورد من طلبات للمدعي في عريضة الدعوى، عليه فإن طلبات المدعي تقع خارج اختصاص هذه المحكمة، لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا رد دعوى المدعي (طارق سامر بهجت)، لعدم الاختصاص وتحميله الرسوم والمصاريف وأتعاب محاماة وكلاء المدعى عليهم، الأول (رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته)، والثاني (رئيس مجلس الوزراء/ إضافة لوظيفته)، والثالث (رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته)، والرابع (وزير المالية/ إضافة لوظيفته) مبلغاً قدره مائة ألف دينار توزع بينهم وفق القانون، وصدر الحكم بالاتفاق استناداً لأحكام المواد (٩٣ و٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، و(٤ و٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ باتاً وملزماً وحُرر في الجلسة المؤرخة ٢٥/ذي الحجة/١٤٤٥ هجرية الموافق ٢/٧/٢٠٢٤ ميلادية.

القاضي
جاسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
الموقع الالكتروني
ص . ب -٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court – Iraq– Baghdad
Tel – 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq
Website: www.iraqfsc.iq
PO.BOX: 55566